«النفط الكويتي» يرتفع 2٪

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,07 دولار ليبلغ 57,05 دولارا بزيادة 1,8٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، تراجعت أسعار النفط خلال تداولات امس مع قيام المتعاملين بالبيع لجني الأرباح إثر مكاسب أستمرت لأيام ومع انحسار توقعات ارتفاع السوق التي دفعت خام برنت فوق الستين دولارا للبرميل وذلك بفعل احتمالات زيادة الصادرات الأميركية، حسب «رويترز». وكانت العقود الآجلة لخام برنت منخفضة 14 سنتا بما يعادل 0,2٪ عن التسوية السابقة لتسجل 60,76 دولارا للبرميل، وانخفض الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 11 سنتا عن الإغلاق السابق إلى 54,04 دولارا للبرميل.

باقي دول الخليج تواصل التحضير للتنفيذ

صندوق النقد: الكويت ملتزمة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة

قال مسؤول بصندوق النقد الدولي: إن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لاتزال ملتزمة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ولكن بوتيرة متباينة.

وصرح مدير إدارة الشرق الأوسط بالصندوق جهاد أزعور بأنه من خلال تواصلي مع السلطات، فانها لاتزال ملتزمة وتواصل التحضير للتنفيذ.

واوضح أزعور أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي لاتزال ملتزمة بتطبيق الضريبة بما في ذلك قطر والكويت. وأضاف أن الدول التي تمتلك احتياطيات مالية أكبر مقارنة بالعجز قد تستطيع تبني وتيرة أبطأ لتطبيق الضريبة.

وقال تقرير صندوق النقد عن افاق النمو الاقليمي، إن الكويت التي تتمتع باحتياطيات مالية كبيرة تواصل تصحيح أوضاع ماليتها العامة بشكل تدريجي وهو ما يتيح لها الحفاظ على استقرار النمو غير النفطي.

وأضاف ان تراجع أسعار النفط ساهم في حدوث عجز كبير بالمالية العامة لكثير من البلدان المصدرة للنفط، حيث سجلت الكويت عجزا بالمالية العامة يقل عن 5٪ من الناتج المحلي في عام 2016، مشيرا الى ان دول مثل الكويت تتمتع باحتياطيات وقائية في الوقت الذي تشهد فيه ميزانياتها عجزا منخفضا.

وأشار الى ان خطط الضبط المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن تدابير تشمل خفض النفقات الجارية وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة الى الناتج المحلي واجراء مزيد من التخفيضات الرأسمالية وزيادة الإيرادات غير النفطية لاسيما استحداث ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية.

وقال التقرير ان الكويت أحرزت تقدم في وضع اطر الموازنة متوسطة الاجل حيث بدأ عمل وحدات المالية العامة الكلية، مشيرا الى انه يتعين اعداد نموذج جيد لإدارة فاتورة أجور القطاع العام.

وأضاف ان زيادة الشفافية تدعم جهود الضبط المالي مما يوفر حيزا ماليا إضافيا، وهو ما قامت به السعودية من خلال نشر تقارير ربع سنوية للمالية العامة مما ادى الى زيادة شفافية المالية العامة.

وأوضح التقرير الى ان الاحتياجات التمويلية المتوقعة للكويت خلال 2017 شكل السحب من الاحتياطي الحيز الأكبر الذي تخطى 10٪ من الناتج المحلي فيما شكل الدين المحلي والخارجي قرابة 10٪ من الناتج المحلي.

وقال التقرير ان صناع السياسات المالية في الكويت أحرزوا تقدما كبيرا في وضع إطار جديد لحوكمة البنوك الإسلامية وتعزيز الإجراءات الاحترازية الكلية.

وأوضح ان الكويت أحرزت تقدم في انشاء النافذة الواحدة لتسجيل الشركات وترخيصها ومن شان ذلك تحسين بيئة الاعمال.

وأضاف أنه «من المتوقع أن يتسارع النمو بالتدريج على المدى المتوسط في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، لكنه سيظل دون المستوى المطلوب لمعالجة البطالة المرتفعة في المنطقة ورفع المستويات المعيشية لجميع السكان».

وأشار الى أنه من المتوقع أن يصل انخفاض النمو الكلي إلى نهايته في البلدان المصدرة للنفط عند مستوى 1,7٪ في عام 2017، بسبب انخفاض إنتاج النفط وفقا للاتفاق الذي تقوده منظمة أوبيك.

وفي المقابل، من المتوقع أن يتعافى النمو غير النفطي مسجلا 2,6٪ تقريبا في 2017 مع اعتماد وتيرة أبطأ في تخفيض عجز الموازنة.

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط بالصندوق إنه على الرغم من التقدم الذي تحقق بالفعل، فقد أدت أسعار النفط المنخفضة إلى استمرار عجز المالية العامة الكبير في كثير من البلدان المصدرة للنفط، ما يبرز الحاجة إلى مواصلة التركيز على تخفيض العجز.

فقد قفز عجز الموازنة في البلدان المصدرة للنفط إلى 10,6٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، صعودا من 1,1٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2014. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى النصف في العام الحالي بفضل الارتفاع المحدود في أسعار النفط والجهود الكبيرة المبذولة لتخفيض العجز. ولكن بالنظر إلى ما يتوقع من بقاء أسعار النفط في حدود ما بين 50 و60 دولاراً للبرميل، فسيكون على البلدان المصدرة للنفط أن تواصل الجهود لتخفيض عجز الموازنة، وتكثيف هذه الجهود في بعض الحالات.

وأوضح أنه من المتوقع أن يرتفع النمو في البلدان المستوردة للنفط إلى 4,3٪ هذا العام، صعودا من 3,6٪ في عام 2016، على أن يستمر الانتعاش في 2018 مدعوما بتزايد الطلب المحلي والإصلاحات المساندة وتحسن النمو العالمي.

وعلى جانب المالية العامة، لايزال كثير من البلدان المستوردة للنفط يعاني من عدم كفاءة تعبئة الإيرادات من ناحية، وارتفاع النفقات الجارية (بما في ذلك فاتورة أجور القطاع العام) من ناحية أخرى. وقد أدى هذا إلى ارتفاع الدين العام في معظم البلدان إلى أكثر من 50٪ من إجمالي الناتج المحلي، مشيرا إلى انه ينبغي أن تركز البلدان على تحسين تحصيل الإيرادات وتخفيضات الإنفاق الموجهة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والداعم للنمو.

لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام البار كود

60٪ انخفاض دعم الطاقة بالخليج

أوضح التقرير ان التقديرات تشير الى ان دول الخليج خفضت دعم الطاقة قبل الضرائب من 116 مليار دولار في 2014 الى 47 مليار في عام 2016.

وأضاف ان قرارات الاقتراض والاستثمار في دول الخليج ينبغي ان تأتي في اطار استراتيجية شاملة لإدارة الأصول والخصوم تأخذ في عين الاعتبار التطورات والمخاطر المالية الكلية، حيث أصدرت دول الخليج في النصف الأول من 2017 سندات بقيمة 30 مليار دولار لتلبية احتياجاتها التمويلية.

الكويت قد تشهد تأخراً في التطبيق بسبب تباطؤ قطاع الخدمات الحكومي ومعارضة البرلمان

زيادة الشفافية تدعم جهود الضبط المالي وتوفر حيزاً مالياً إضافياً

السحب من الاحتياطي تخطى 10٪ من الناتج المحلي

توقع سحب 4 مليارات دينار بعد توقف العمل بقانون الدين

الاحتياطي العام.. الملاذ الوحيد لسد عجز الموازنة

محمود فاروق

أصدرت الكويت سندات دين عام محلية منذ بداية السنة المالية الحالية مطلع أبريل الماضي حتى آخر سبتمبر 2017 بنحو 2,2 مليار دينار، تقابلها سندات مستحقة بقيمة 1,2 مليار دينار، وبالتالي يصل حجم السندات التي تم إصدارها لسد عجز الموازنة بنحو 950 مليون دينار في الوقت الذي بلغ عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة نفسها 1,9 مليار دينار، في إشارة الى سحب ما يزيد على مليار دينار من الاحتياطي العام لسد العجز خلال النصف الأول من العام المالي.

ويبقى الجانب الآخر لإصدار سندات دين عام وهو سداد ما يستحق من سندات قديمة مستحقة، وبلغت السندات المستحقة في أكتوبر الماضي 200 مليون دينار فيما لا يستحق من سندات بالخمسة أشهر المتبقية من العام المالي الجاري سوى ما قيمته 225 مليون دينار فقط.

وبانتهاء مدة العمل بقانون الدين العام الذي بدأ العمل به في أكتوبر 1987 وانتهى في 4 أكتوبر 2017 تبقى الحكومة في حاجة لسداد عجز الموازنة فقط في الوقت الذي تتلاشى فيه الحاجة لسداد ما يستحق من سندات دين عام.

وفي هذا السياق، تقول مصادر حكومية لـ «الأنباء»: «انه خلال الفترة الحالية ستلجأ الحكومة لسد عجز الموازنة من خلال السحب من الاحتياطي العام حتى إصدار قانون الدين العام الجديد الذي من المرجح تشريعه خلال دور الانعقاد الحالي، حيث نستهدف إجراء تعديل تشريعي يسمح بزيادة سقف الدين العام إلى 20 مليار دينار من 10 مليارات حاليا وكذلك زيادة مدة السندات التي يمكن إصدارها إلى 30 سنة من عشر سنوات، إضافة على إدخال الصكوك ضمن أدوات الاقتراض في القانون».

وتضيف المصادر أن قيمة المبالغ المالية المسحوبة من الاحتياطي العام وصلت إلى 29 مليار دينار خلال السنوات الثلاث الماضية، مع الأخذ في الاعتبار ان قانون احتياطي الأجيال لا يسمح بالسحب منه.

وتستبعد المصادر ان تطرح الكويت سندات سيادية في الأسواق العالمية حتى نهاية العام الحالي، مبينة انه لا توجد أي ضرورات حقيقية ضاغطة يمكن أن تدفع الحكومة إلى ذلك في الوقت الراهن، حيث تتمتع الكويت بموقف جيد ماليا مقارنة بمعظم جاراتها الخليجيات، فسعر تعادل برميل النفط في موازنتها هو واحد من أقل الأسعار على مستوى المنطقة، إذ يبلغ 46 دولارا للبرميل وفقا لتصنيفات وكالة «فيتش».

وتأكيدا لهذه النظرة صرح وزير المالية أنس الصالح في وقت سابق بأن الكويت ستدخل أسواق السندات مستقبلا ولكن بشكل حصيف ورشيد، مضيفا «نسعى الى أن يكون اقتراضنا بهدف الإنفاق الاستثماري».

وكانت الكويت قد حققت حضورا استهلاليا لافتا في سوق السندات العالمية في منتصف مارس الماضي بإصدار بلغت قيمته 8 مليارات دولار عندما استقطبت مستثمرين إقليميين وعالميين من خلال طرح سيادي لأجل خمس وعشر سنوات شهد إقبالا عاليا جدا، تمثل في 778 طلب شراء بإجمالي 29 مليار دولار، وهو الطرح الذي استمر لمدة 5 أيام وجمعت من خلاله 8 مليارات دولار، وشمل العاصمة البريطانية لندن، إلى جانب 3 مدن أميركية.

ولم تقدم الكويت أي ضمانات لحاملي السندات، بل اعتمد المستثمرون على التصنيف الائتماني للكويت، وحجم صندوقها السيادي عند شراء السندات، فضلا عن قناعة المستثمرين بخطة الإصلاح الاقتصادي لمواجهة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد أو لمواجهة الانخفاض الحاد بالإيرادات لتراجع أسعار النفط أكثر من 80٪.

لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام البار كود

عودة سندات الدين المحلي والعالمي والصكوك مرهون بتمرير مجلس الأمة للقانون الجديد

29 مليار دينار سُحبت من الاحتياطي العام في السنوات الثلاث الماضية

«البترول العالمية»: تشغيل مصفاة ثيتنام في الربع الأول من 2018

تكرير 300 ألف برميل نفط كويتي في الخارج

أحمد مغربي

قال مدير إدارة المشاريع المشتركة في شركة البترول العالمية فيصل سالم ان التشغيل التجاري لمصفاة ثيتنام حدد خلال الربع الأول من 2018، مشيرا إلى أن الطاقة التكريرية للمصفاة تبلغ 200 ألف برميل يوميا عند التشغيل وتخطط الشركة لمضاعفتها مع الشركاء مستقبلا لتصل إلى 400 ألف برميل يوميا.

وأضاف سالم خلال حلقة نقاشية نظمتها وزارة النفط أمس بعنوان «مصفاة ثيتنام الإنجازات.. والبقية تأتي»، أن الشركة لديها خطة طموحة للتوسع في الأسواق الآسيوية بالإضافة إلى مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان الذي سيتم تشغيله خلال العام المقبل. وقال إن الطاقة التكريرية لشركة البترول العالمية ستصل إلى 300 ألف برميل يوميا لكامل المصافي التي تديرها الشركة عقب تشغيل مصفاة ثيتنام.

وأضاف أن حجم النفط الكويتي الموجود حاليا في خزانات مصفاة ثيتنام يبلغ 4 ملايين برميل انتظارا للانتهاء من التشغيل الأمن للوحدات المساندة وسوف يتبعها تشغيل الوحدات الرئيسية وإدخال النفط فيها. وذكر ان منتجات مصفاة ثيتنام مبيعة لمدة 16 عاما منذ بدء التشغيل.

وفيما يخص مصفاة ميلازو قال: إن حصة الكويت تبلغ 50٪ منها، كما أن نظام عمل المصفاة مع الشركاء وفق آلية استخدام أيام التناوب لكل شريك، حيث إن الطاقة التحويلية لشركة البترول العالمية تبلغ 100 ألف برميل يتم استخدام 40 ألف برميل حاليا من النفط الكويتي، موضحا انه تتم دراسة مشروع لرفع حجم النفط الكويتي إلى 75 ألف برميل.

وعن نوعية النفوط المستخدمة في مصفاة ثيتنام، قال إنها مصممة لتكرير النفط الكويتي ولا يوجد ما يمنع من استخدام نفوط أخرى لتحسين اقتصاديات ورفع كفاءة الوحدات لتعظيم العائد.

وأوضح أن التأخير في تشغيل مشروع مصفاة ثيتنام لا يذكر مقارنة بحجم المشروع نظرا للتدقيق في عمليات الأمن والسلامة.

فيصل سالم وفاطمة الحميدان والشيخة تماضر الخالد في لقطة جماعية

5 آلاف محطة وقود في أوروبا.. وتزويد 200 خط طيران في 70 مطارا

ربحية النفط الكويتي

بدورها قالت مديرة التخطيط الشامل في شركة البترول العالمية فاطمة الحميدان إن مصفاة ثيتنام مصممة للتعامل مع النفط الكويتي، وفي حال تحقيق النفوط الأخرى ربحية اكثر لا مانع من دراسة ذلك، مشيرة إلى انه تم تصميم المصفاة لاستخدام النفط الكويتي وإيجاد منافذ أمانة طويلة الأمد للنفط الكويتي ولا نسعى لاستخدام أنواع أخرى من النفوط كهدف استراتيجي.

وذكرت أن أنشطة الشركة الحالية تتركز في مصفاة ميلازو إيطاليا بالإضافة إلى مصانع زيوت التزييت في بلجيكا والسويد وإيطاليا وكذلك مركز الأبحاث والتكنولوجيا في هولندا لتقديم الدعم الفني لعمليات الشركة المختلفة في أوروبا والشركات الزميلة في الكويت.

وأشارت الى أن الشركة لديها موانئ في نابولي وسيجسمي وفيسكو وتبلغ محطات الوقود حوالي 5000 محطة في كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وإيطاليا ولسويد والدنمارك.

وأوضحت أن «البترول العالمية» تمتلك عددا من محطات خدمات الديزل الدولية وشبكة من 537 محطه أوتوماتيكية بالكامل في أوروبا تقدم خدماتها على مدار الساعة لتزويد 17,5 ألف شركة نقل بري بوقود الديزل في 21 دولة أوروبية.

وأشارت إلى أن الشركة تقوم بتزويد 200 خط من خطوط الطيران موزعة على 70 مطارا في 21 دولة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والشرق الأقصى.

وذكرت أن الشركة تقوم بدراسة عدة فرص استثمارية في آسيا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، وذلك من خلال التوسع في نشاط تكرير النفط الكويتي الخام في الأسواق ذات النمو الاقتصادي المرتفع.

وقالت إن مصفاة ثيتنام تعتبر المصفاة الثانية لتكرير النفط في ثيتنام والأولى التي تشهد مشاركة مستثمرين أجانب بها وستتولى مؤسسة البترول الكويتية مسؤولية تزويد المنشأة الجديدة بالنفط الخام ضمن اتفاقيه تزويد مشتركه طويله الأمد.

وبينت أنه تم توقيع اتفاقيات تمويل للمشروع تصل قيمتها الإجمالية إلى نحو 5 مليارات دولار مع مؤسسات تمويل عامة وبنوك تجارية عالمية ومحلية، ويتحمل الشركاء توفير القيمة المتبقية للمشروع والبالغة أربعة مليارات دولار بشكل مباشر من بينها 1,487 مليار دولار تتكفل بها شركة البترول الكويتية العالمية طبقا لحصتها من المشروع.

«البترول»: ترقية العبد الرزاق لمنصب مدير دائرة الموارد البشرية

أحمد مغربي

استكمالا للترقيات التي أجرتها مؤسسة البترول الكويتي وشركاتها التابعة، تمت ترقية ايمان العبدالرزاق الى منصب مدير دائرة الموارد البشرية. وجاء في تعميم أصدره أمس العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول بدر الشراد، أن العبدالرزاق ستتولى مهام ومسؤوليات مدير مركز خبرة الموارد البشرية بالوكالة وذلك اعتبارا من أمس الثلاثاء.